

مذكرة تفاهم
بين
وزارة البيئة والأرض والبحر
جمهورية إيطاليا
و
وزارة التغير المناخي والبيئة
دولة الامارات العربية المتحدة
بشأن
التعاون الإنمائي المستدام

يشار إلى وزارة البيئة والأرض والبحر في الجمهورية الإيطالية ووزارة التغير المناخي والبيئة في الإمارات العربية المتحدة، فيما يلي باسم "الأطراف"،

إدراكاً لأهمية تطوير برامج العمل والتعاون المشترك في مجال التغير المناخي والتنمية المستدامة؛

ووعياً بضرورة تعزيز المبادرات المشتركة بين البلدين من أجل مواجهة تحديات التغير المناخي والتنمية المستدامة؛

وبالنظر إلى أن الاجتماع الـ 21 لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ قد اعتمد اتفاق باريس لمواجهة تغير المناخ؛

وفي إطار ما يرمي إليه اتفاق باريس من دعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وتحقيق أهدافها، وتعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ، وذلك في سياق التنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر،

وانطلاقاً من أن الجمهورية الإيطالية والإمارات العربية المتحدة طرفان في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو، وقد وقعتا على اتفاق باريس؛

وفي ضوء المساهمات الوطنية المحددة التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 22 أكتوبر 2015،

وإدراكاً للحاجة الملحة لجهود التعاون المشترك بين الدول المتقدمة والدول النامية من أجل تسريع وتيرة البحث والتطوير في مجال التقنيات منخفضة الكربون، وأن نشر تلك التقنيات سيتطلب مشاركة أكبر من القطاع الخاص،

فقد شارك الطرفان على مذكرة التفاهم التالية:

البند 1

الهدف

تهدف مذكرة التفاهم هذه إلى تعزيز التعاون الثنائي بين الطرفين في مجالات التغير المناخي والتنمية المستدامة، وعلى أساس المنفعة المتبادلة، وذلك ضمن اختصاصات الأطراف.

البند 2

مجالات التعاون

سيتعاون الطرفان، على وجه الخصوص، في المجالات التالية ذات الاهتمام المشترك:

1. تطبيق معايير التخفيف والتكيف مع التغير المناخي، بما يتماشى مع المساهمات الوطنية المحددة التي قدمتها دولة الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في 22 أكتوبر 2015؛
2. تعزيز ونشر السياسات والأدوات المحفزة للتنوع الاقتصادي والتحول التكنولوجي نحو اقتصاد مستدام.

3. تحديد وتطبيق معايير التكيف مع تغير المناخ والفرص الجديدة للتنمية المستدامة في مجالات التخطيط العمراني وتطوير الأراضي، والمباني والإنشاءات، والنقل، والطاقة المتجددة، وكفاءة استهلاك الطاقة، والكفاءة في استخدام الموارد لإنتاج أمثل.
4. تحديد وتطبيق السياسات والحلول الفنية لاستدامة الزراعة، ومصايد الأسماك، وصناعة الأغذية، والمسطحات الخضراء، والحفاظ على التنوع البيولوجي والسياحة في البيئة القاحلة.
5. تحديد وتطبيق السياسات والحلول الفنية في مجالات جودة الهواء وتنظيم ومراقبة الضجيج، وإدارة الكيماويات والنفايات؛
6. نقل التقنيات وبناء القدرات، بهدف ضمان إشراك القطاع الخاص؛
7. تعزيز التعاون الفني وتبادل المعلومات؛
8. إمكانية إضافة أية مجالات أخرى للتعاون بعد موافقة الطرفين.

البند 3

الأنشطة

سيتعاون الطرفان في المجالات المذكورة في البند 2 من خلال ما يلي:

- أ. تنفيذ مشاريع تعريفية مشتركة؛
- ب. بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدعم الفني؛
- ت. تبادل الخبراء والزيارات من الوفود والمتدربين؛
- ث. تعزيز مشاركة القطاع الخاص والقيام بأنشطة لتنفيذ مبادرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- ج. إمكانية إدراج المزيد من أنشطة التعاون بعد موافقة الأطراف.

البند 4

التنسيق

1. من أجل ضمان التنفيذ الفعال لأحكام مذكرة التفاهم هذه، سيشكل الطرفان لجنة عمل مشتركة.
2. ستتألف لجنة العمل من ممثلين عن وزارة البيئة والأرض والبحر في الجمهورية الإيطالية، وممثلين عن وزارة التغير المناخي والبيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة،
3. ستقوم لجنة العمل المشتركة بتقديم التوجيه العام والمشورة بشأن مجالات التعاون، والموافقة على برامج العمل، ودعم أنشطة التعاون والإشراف عليها، واتخاذ القرارات اللازمة بشأن الأنشطة.
4. ستقوم لجنة العمل بوضع القواعد الإجرائية لتحديد مهام مجموعة العمل ونماذج تنظيم الاجتماعات، وإجراءات اتخاذ القرارات، وكذلك أي جانب إجرائي محتمل آخر يعتبره الأطراف مناسباً.
5. ستكون اجتماعات لجنة العمل مفتوحة لمشاركة ممثلين عن البعثات الدبلوماسية للدول المعنية، وفقاً للمكان الذي تعقد فيه الاجتماعات، ولمشاركة الأطراف المعنية الأخرى التي يتم اختيارها بشكل مشترك.

البند 5

وسائل التنفيذ والتكاليف

1. يشارك الطرفان في تنفيذ الأنشطة المذكورة في البند 3
2. أي تكاليف ناشئة عن تنفيذ مذكرة التفاهم هذه سوف تتحملها الأطراف في حدود مواردها المالية ، دون تكاليف إضافية لميزانيات الدولة العادية.

البند 6

القانون المعمول به

1. لن تؤثر مذكرة التفاهم هذه على حقوق والتزامات الطرفين تجاه أطراف ثالثة أخرى أو توقفها.
2. سيتم تنفيذ مذكرة التفاهم هذه من قبل الأطراف بموجب اختصاصها الحصري، وفقاً للقانون الدولي الساري والتشريعات الوطنية الخاصة بها، بما في ذلك، فيما يتعلق بالطرف الإيطالي والالتزامات المترتبة على عضوية إيطاليا في الاتحاد الأوروبي.

البند 7

الملكية الفكرية

سيحرص الطرفان على احترام حقوق الملكية الفكرية وحمايتها خلال أنشطة التعاون التي سيتم تنفيذها بموجب مذكرة التفاهم هذه.

البند 8

الفعالية، والمدة، والإنهاء

- 1- تسري مذكرة التفاهم الحالية من تاريخ التوقيع وستظل سارية لمدة خمس (5) سنوات ، ما لم يتم أحد الطرفين بإخطار الطرف الآخر كتابياً، قبل ستة (6) أشهر على الأقل ، بنيته في إنهاء الاتفاقية.
2. سيتم تمديد مذكرة التفاهم هذه تلقائياً لمدة خمس (5) سنوات أخرى ، ما لم يتم إنهاؤها من قبل الطرفين.
3. لن يؤثر إنهاء هذه المذكرة على المشاريع قيد التنفيذ والمبادرات المتفق عليها من قبل الأطراف.

البند 9

التعديلات

يجوز تعديل أحكام هذه المذكرة خطياً وفقاً لموافقة الطرفين المتبادلة،

البند 10 تسوية الخلافات

سيتم تسوية أي اختلاف في تفسير وتطبيق مذكرة التفاهم هذه وديًا عن طريق المشاورات المباشرة والتفاوض بين الأطراف.

حررت المذكرة في مدينة نيويورك بتاريخ 24-9-2018 من نسخ أصلية باللغات الإيطالية والعربية والإنجليزية. وتعد جميع النصوص الثلاثة متساوية في الحجية.

وزارة البيئة والأرض والبحر
جمهورية الإيطالية

معالي / سيرجيو كوستا

التوقيع:

وزارة التغير المناخي والبيئة
دولة الامارات العربية المتحدة

معالي الدكتور/ ثاني بن احمد الزيودي

التوقيع: